

تفاهم حول مكافحة الفساد ونشر الشفافية في «اليسوعية»

أساسية لأنها تتوافق مع أهداف جامعة القديس يوسف ورسالتها الوطنية. فالجامعة لعبت دوراً هاماً في تاريخ بلدنا وتأسيسه على عدة مستويات. ومن هنا تأتي الحاجة إلى مواصلة عملنا في هذا الاتجاه، من خلال مشاركتنا في مكافحة الفساد، مشيراً إلى أنها «طريقة للاسهام في إنعاش لبنان من خلال مواردنا البشرية الشغوف والملتزمة، سواء من خلال مرصد الوظيفة العامة أو من خلال المؤسسات الجامعية الأخرى أو من خلال متخرجينا».

من جهته، اعتبر بيليه أنها «شراكة على مستوى مشروع بالغ الأهمية لوكالة «إكسبيرتيز فرانس»، وهي مهمة بشكل خاص للبنان، لأنها تجسد أحد المطالب الرئيسية للسكان مكافحة الفساد والشفافية».

وتمنى البروفسور موان أن «يفتح هذا المشروع السبيل نحو تعاون طويل ومثمر بين مرصد الوظيفة العامة والحكم الرشيد ومختلف الشركاء».

بدوره، قال ضاهر: «يشرفني أن أكون جزءاً من هذا المشروع، والعمل مع أكسبيرتيز فرانس وبدعم من جامعة القديس يوسف، ومحاولة العمل على تعزيز استقلالية القضاء ومكافحة الفساد والمساعدة في إخراج لبنان من الأزمة التي يتخبط فيها».

واعرب بولس عن تقديره للمشروع، وقال: «هو واسع لمحاربة الفساد وسيستمر لعام كامل، وسيستغرق سنوات في لبنان لتحقيق نتائج مرضية ولكن من جانبنا، سنساهم في تشييد أساس متين لبدء رحلة قطار مكافحة الفساد».

كلف الاتحاد الأوروبي الوكالة الفرنسية للخبرة الفنية الدولية «Expertise France»، تنفيذ مشروع مكافحة الفساد ونشر الشفافية في لبنان «Act» يهدف إلى زيادة الوعي بين جمهور ومستخدمي الخدمات العامة بشأن قضايا الشفافية ومكافحة الفساد من خلال حملة إعلامية.

في هذا السياق، أطلقت «Expertise France» دعوة لتقديم مقترحات حول مشروع «Act-Lebanon» بهدف زيادة الوعي على الفساد وحق الوصول إلى المعلومات. واختارت لجنة التقييم المشروع الذي يقوده مرصد الوظيفة العامة والحكم الرشيد «OFP» في جامعة القديس يوسف في بيروت «USJ» بالتعاون مع الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين «ALDIC».

وبناء على ذلك وقع رئيس الجامعة البروفسور سليم دكاش اليسوعي والمدير العام للوكالة جيريمي بيليه مذكرة تفاهم حول شروط المشروع، في حضور مدير المرصد البروفسور باسكال موان، رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين المحامي كريم ضاهر، المسؤول عن المشروع داخل جامعة القديس يوسف ناجي بولس، نائبة مدير إدارة الحوكمة الاقتصادية والمالية في الوكالة أليسا روزانوف، منسقة مشروع «Act» ليلي فورميلوني، خبير الوصول إلى المعلومات أحمد العاصي وعضوي لجنة «ALDIC» المحامي كارين حلو وفارس أبي نادر. واعتبر البروفسور دكاش أن «لهذه الاتفاقية أهمية